

Distr.
LIMITEDA/C.2/46/L.55
15 November 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة



TIN TIRADAR

NOV 16 1991

United Nations

الدورة السادسة والأربعون

اللجنة الثانية

البند ٧٧ (١) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : التجارة والتنمية

غانَا* : مشروع قرار

التدابير الاقتصادية بموقفها وسيلة للقسر
 السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى المبادئ ذات الصلة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها ٢٦٢٥ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ و ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ و ٣٢٨١ (د - ٣٩) المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ،

وإذ تعيد تأكيد المادة ٣٣ من ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، التي تعلن أنه ليس لأي دولة أن تستخدم ، أو أن تشجع على استخدام ، تدابير اقتصادية أو سياسية أو من أي نوع آخر للضغط على دولة أخرى بقصد إجبارها على التبعية لها في ممارسة حقوقها السيادية ،

* بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في

مجموعة ١١ ٧٧ .

وإذ تضع في اعتبارها المبادئ العامة التي تنظم التجارة الدولية والسياسات التجارية من أجل التنمية ، الواردة في قرارات وقواعد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ذات الصلة ،

وإذ تعيد تأكيد قراراتها ۱۹۷/۲۸ المؤرخ في ۳۰ كانون الأول/ديسمبر ۱۹۸۳ و ۲۱۰/۳۹ المؤرخ في ۱۸ كانون الأول/ديسمبر ۱۹۸۴ و ۱۸۵/۴۰ المؤرخ في ۱۷ كانون الأول/ديسمبر ۱۹۸۵ و ۱۶۵/۴۱ المؤرخ في ۵ كانون الأول/ديسمبر ۱۹۸۶ و ۱۷۳/۴۲ المؤرخ في ۱۱ كانون الأول/ديسمبر ۱۹۸۷ و ۲۱۵/۴۴ المؤرخ في ۲۲ كانون الأول/ديسمبر ۱۹۸۹ ،
وإذ ترى ضرورة الاضطلاع بمزيد من الأعمال من أجل تنفيذها ،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن استخدام التدابير الاقتصادية القسرية يؤثر تأثيراً ضاراً على اقتصاد البلدان النامية وجهودها الانمائية ، ويخلف أثراً سلبياً عاماً على التعاون الاقتصادي الدولي وعلى الجهد المبذول على نطاق العالم للتحرك نحو إقامة نظام تجاري مفتوح غير تمييزي ،

وإذ تأخذ في اعتبارها المذكورة التي أعدها الأمين العام استجابة لقرار الجمعية العامة ۲۱۵/۴۴^(۱) وتقييمه لكيفية موافلة المهمة المنوطة به ،

وإذ يساورها القلق لأن الولاية الواردة في الفقرة ۶ من القرار ۲۱۵/۴۴ لم تنفذ على الوجه الكامل ،

۱ - تطلب إلى المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير عاجلة وفعالة بفرض القضاء على قيام بعض البلدان المتقدمة النمو باستخدام التدابير القسرية الاقتصادية من جانب واحد ضد البلدان النامية بفرض ممارسة القسر ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، على القرارات السيادية التي تتخذها البلدان التي تتعرض لتلك التدابير ،

۲ - تعرب عن استيائها لأن بعض البلدان المتقدمة النمو تتمادي في تطبيق التدابير الاقتصادية ، بل وقامت في بعض الحالات بزيادة نطاقها وحجمها ، على النحو

الذي تدل عليه التقييدات التجارية وعمليات الحصار والحظر وتجميد الأصول وغير ذلك من الجزاءات الاقتصادية التي تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ؛

٣ - تطلب إلى البلدان المتقدمة أن تمنع عن استغلال وضعها المهيمن في الاقتصاد الدولي لممارسة القسر السياسي أو الاقتصادي عن طريق تطبيق الصكوك الاقتصادية بفرض إحداث تغييرات في السياسات الاقتصادية والسياسية والتجارية والاجتماعية للبلدان الأخرى ؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يمارس ولايته على النحو الكامل ، كما هو وارد في الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٢١٥/٤٤ ، عن طريق مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي وبالتعاون الوثيق مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ؛

٥ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين عن تنفيذ هذا القرار .

- - - - -